

بارومتر الأعمال

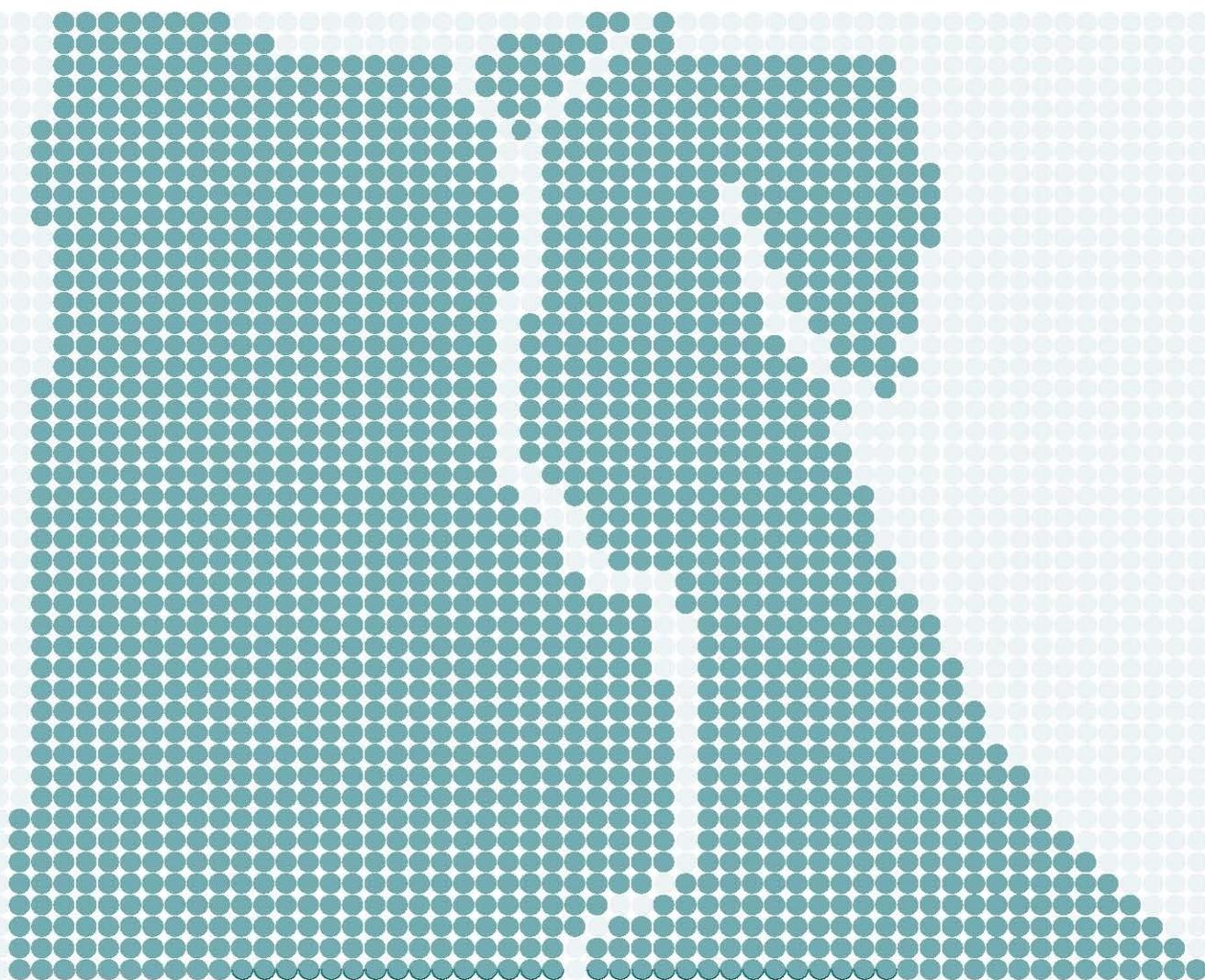
٢٠١٦

العدد ٤٠



ECES

المركز المصري
للدراستات الاقتصادية



الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري

نبذة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

عن بارومتر الأعمال

يغطي هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج مسح يقوم على عينة مصنفة قطاعيا وممثلة تتكون من ١٢٠ شركة من شركات القطاع العام والخاص. ويتضمن تقييم هذه الشركات للنمو الاقتصادي ونتائج أعمالها خلال الربع الرابع (إبريل-يونيو) من السنة المالية ٢٠١٥ / ٢٠١٦، كما يلخص العدد توقعات هذه الشركات للأداء الاقتصادي بشكل عام ولأنشطتها بشكل خاص خلال الربع الأول (يوليو - سبتمبر) من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧.

من أعضاء مجلس إدارة المركز

عمر مهنا، رئيس مجلس إدارة مجموعة السويس للأسمنت - رئيس مجلس الإدارة
محمد تيمور، رئيس مجلس إدارة شركة فاروس القابضة للاستثمارات المالية - نائب رئيس مجلس الإدارة
طارق زكريا توفيق، العضو المنتدب، مجموعة شركات القاهرة للدواجن - الأمين العام
علاء هاشم، عضو مجلس الإدارة وأمين الصندوق، ورئيس مجلس إدارة شركة ترانسانديوم

فريق العمل بالمركز

د. عبلة عبد اللطيف، المدير التنفيذي ومدير البحوث
ماجدة عوض الله، نائب المدير التنفيذي للشئون المالية والإدارية
محسن عادل، مستشار مالي
خالد وحيد، إحصائي إحصاء
قدري سيد، مدير تكنولوجيا المعلومات
ياسر سليم، مدير التحرير
فاطمة علي، مترجمة/ محررة

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى المراسلة على العنوان التالي:

المركز المصري للدراسات الاقتصادية
أبراج نايل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن، كورنيش النيل، رملة بولاق
القاهرة ١١٢٢١، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٤٤ - ٢٤٦١٩٠٣٧ (٢٠٢)
فاكس: ٢٤٦١٩٠٤٥ (٢٠٢)

بريد إلكتروني: eces@eces.org.eg

الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.eces.org.eg>



بارومتر الأعمال
العدد 40 - ٢٠١٦

المحتويات

نظرة عامة

مؤشرات أداء الاقتصاد المصري

استراتيجية الأعمال في المستقبل

المعوقات التي تواجه شركات الأعمال

التعليق على نتائج الاستبيان



نظرة عامة

يستعرض هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج استبيان يشمل عينة طبقية تتكون من ١٢٠ شركة حول تقييمها لأداء الاقتصاد المصري وكذلك الأعمال الخاصة بها في الربع الأخير من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ (إبريل - يونيو) وتوقعاتها للربع الأول من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ (يوليو - سبتمبر).

ورغم التحسن النسبي في المؤشرات، فإن الارتفاع المحدود بها يمثل ناقوس إنذار للحكومة لإعادة النظر في سياساتها لتحفيز الاقتصاد المصري، خاصة في ظل المخاوف الثلاثة التي تسيطر على مجتمع الأعمال وعلى رأسها توافر العملات الأجنبية ونمو معدلات التضخم وتباطؤ معدلات النمو.

مؤشرات أداء الاقتصاد المصري

سجلت معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي خلال أول ٩ أشهر من السنة المالية (٢٠١٥ - ٢٠١٦) أي الفترة ما بين يوليو إلى مارس ارتفاعاً في العجز الكلي بميزان المدفوعات إلى ٣,٦ مليار دولار مقابل مليار دولار خلال نفس الفترة من السنة المالية السابقة. جاء ذلك مع تصاعد العجز في حساب المعاملات الجارية ليصل إلى نحو ١٤,٥ مليار دولار (مقابل نحو ٨,٣ مليار دولار)، بينما حقق حساب المعاملات الرأسمالية والمالية صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٣,٩ مليار دولار (مقابل نحو ٦,٦ مليار دولار).

جاء العجز في حساب المعاملات الجارية محصلة لعدة تطورات منها تحقيق الميزان التجاري عجز بلغ نحو ٢٩,٣ مليار دولار (مقابل ٢٩,٥ مليار دولار في الفترة المقابلة)، وهو ما يرجع في جانب منه لتأثر الصادرات والواردات المصرية بانخفاض الأسعار العالمية للبتروول، وتراجعت حصيلة الصادرات السلعية بنحو ٣,٧ مليار دولار لتقتصر على نحو ١٣,٤ مليار دولار (مقابل نحو ١٧,١ مليار دولار).

من ناحية أخرى، استقر معدل التضخم السنوي عند ١٤,٨% في يوليو ٢٠١٦، مقارنة بذات الشهر من عام ٢٠١٥، وفقاً لما أوضحته معلومات نشرها الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء، لكن معدل التضخم الشهري سجل ارتفاعاً بنسبة ٠,٧% خلال يوليو ٢٠١٦، مقارنة بيونيو من نفس العام، بسبب زيادات في أسعار الخضراوات والحبوب والخبز والبيض والفاكهة والدخان ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة.

كما ارتفع عجز الموازنة العامة للدولة خلال الـ ١١ شهراً الأولى من العام المالي المنتهي ٢٠١٦/٢٠١٥ ليسجل ١١,٢% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ١٠,٨% من الناتج المحلي خلال الفترة ذاتها من العام المالي السابق، حيث بلغ العجز الكلي ٣١١ مليار جنيه خلال الفترة من يوليو وحتى مايو ٢٠١٦، مقابل ٢٦٢ مليار تعادل ١٠,٨% من الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة ذاتها من العام السابق.

وتراجع الاحتياطي الأجنبي إلى ١٥,٥٤ مليار دولار بنهاية يوليو مقابل ١٧,٥٥ مليار دولار بنهاية يونيو، وذلك بانخفاض قدره ٢ مليار دولار نتيجة قيام المركزي بسداد جميع الالتزامات الخارجية وتدبير النقد الأجنبي لتأمين الاحتياجات الاستيرادية للبلاد.



وقد بدأت الحكومة في تنفيذ إجراءات برنامجها الاقتصادي الإصلاحي، بعد أن طلبت رسمياً من صندوق النقد الدولي أن يساعدها على النهوض باقتصادها المتعثراً وإقراضها ١٢ مليار دولار على مدى ٣ سنوات.

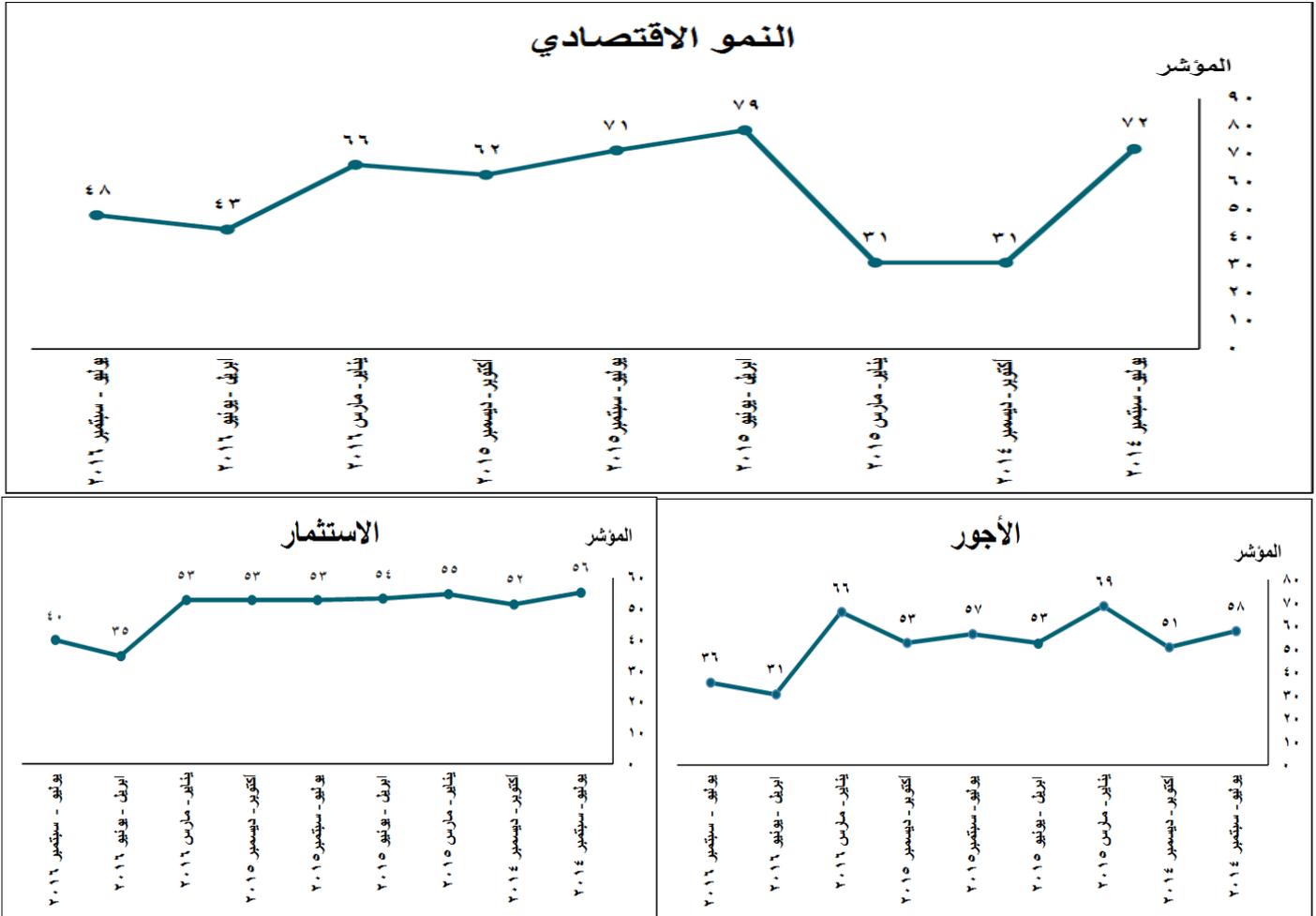
استراتيجية الأعمال في المستقبل

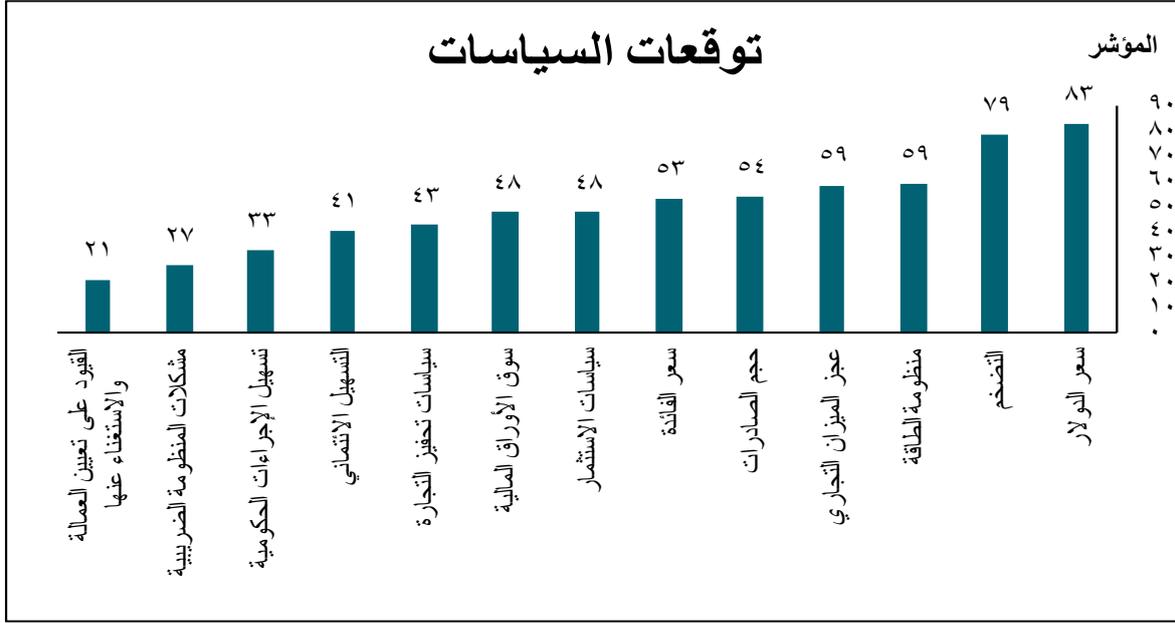
جاءت توقعات الشركات للربع القادم يوليو - سبتمبر ٢٠١٦ أكثر تفاؤلاً من توقعاتها للربع السابق، على عكس أدائها في إبريل - يونيو ٢٠١٦. وجاءت توقعات الشركات للنمو الاقتصادي حذرة في ظل معوقات النمو الحالية.

وعلى المستوى القطاعي، جاءت توقعات قطاعي الصناعات التحويلية والوساطة المالية الأكثر تفاؤلاً، حيث أفادا بارتفاع النمو الاقتصادي والإنتاج والأجور.

وأعربت الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة على حد سواء عن تفاؤلها، إلا أن الشركات الكبيرة كانت أكثر تفاؤلاً من الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تتوقع الشركات عامة زيادة الأجور خلال الربع القادم.

وارتفع مؤشر النمو الاقتصادي المتوقع بمقدار ٥ نقاط إلى ٤٨ نقطة في توقعات الربع الأول من العام المالي ٢٠١٦-٢٠١٧ مقابل ٤٣ نقطة في الربع الأخير من العام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦. كما اتجه مؤشر الأجور نحو الزيادة خلال الربع الثالث من العام إلى جانب زيادة التوقعات بنمو الاستثمارات خلال ذات الفترة.





التعليق على نتائج الاستبيان

قد يكون من المشجع أن نرى مؤشرات على تحسن الثقة بإمكانية حدوث نمو اقتصادي، حتى ولو كانت هذه الدلائل مؤقتة.

لكن يجب التأكيد على أن النتائج لازالت تؤكد على ضرورة تحفيز عوامل الطلب الخارجي مثل تنمية الصادرات وزيادة جذب الاستثمارات ومعالجة مشكلات مناخ الاستثمار في ضوء النقص الحالي للعملات الأجنبية والمتوقع استمراره حتى نهاية الربع الأول من العام المالي ٢٠١٦-٢٠١٧، حيث يعتبر معالجة نقص السيولة الأجنبية مطلباً أساسياً لإحداث مزيد من الاستقرار الاقتصادي، خاصة وأن حالة عدم اليقين بشأن سعر الصرف على المدى القصير يمكن أن تؤدي إلى حدوث انخفاضات أخرى ضمن مستويات النمو، وحدث مزيد من الارتفاع في الضغوط التضخمية.

كذلك، فإن تحسين البنية التشريعية للمناخ الاقتصادي المصري سيكون من شأنه رفع مستوى الأداء الاقتصادي، خاصة إذا ما تم اتخاذ إجراءات جوهرية لإصلاح منظومة الضرائب والتراخيص الصناعية وتعديل قانون الاستثمار وآليات تخصيص الأراضي وإصدار قانون ينظم ويحفز قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.